٥٠٠ مستثمر خليجي ويمني في مؤتمر فرص الاستثمار

مسار جديد للشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

كتب/ جمال مجاهد

› يمثل مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية -الذي بدأ أعماله بصنعاء أمس. وتنظمه الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والحكومة اليمنية واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة الاقتصاد والأعمال اللبنانية- مساراً جديداً لتعزيز الشراكة والتعاون بين اليمن ودول مجلس التعاون بعد النجاح الكبير الذي حققه مؤتمر لندن للمانحين الذي انعقد منتصف نوفمبر من العام الماضي وحصلت خلاله اليمن على تعهدات تمويلية بحوالي ٥ مليارات دولار على شكل منح وقروض نصفها قدمتها دول مجلس التعاون لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى التنمية البشرية في اليمن لمواكبة اقتصاديات دول المجلس.

وتطمح اليمن من خلال المؤتمر إلى استقطاب استثمارات خليجية وعربية وأجنبية تتراوح بين ٧-١٠ مليارات دولار ترفع من مستوى النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي وتنوع من مصادر الاقتصاد اليمني، من خلال ضخها في مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية تستقطب الأيدي العاملة وتقلص من نسبة البطالة وتعمل بالتالي على التخفيف من الفقر.

وقد جاءت فكرة تنظيم مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية بمبادرة من المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام ٢٠٠٤ في إطار الجهود اليمنية الخليجية لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي اللقاء الذي ضم الأخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء في حينه والأخ عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون بارك الطرفان المبادرة، ثم تولت الأمانة العام للمجلس تشكيل اللجنة التحضيرية من الجانب الخليجي للإعداد والتحضير لهذا المؤتمر، في حين تولى نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي السابق بتوجيه من رئيس الوزراء تشكيل الجانب اليمني في اللجنة التحضيرية في ديسمبر ٢٠٠٥.

وعقدت اللجنة اليمنية الخليجية المشتركة اجتماعين متتاليين الأول في مدينة الرياض يومي ١ و٢ يناير ٢٠٠٦ والثاني في ١٩ و٢٠ فبراير في مدينة عدن، وخرجت بمحضر اجتماع وقع عليه الجانبان اليمني والخليجي شمل عقد مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية بصنعاء تحت شعار "من أجل مصالح مشتركة دائمة"، وتحديد أهدافه المتمثلة في تعزيز وتشجيع القطاع الخاص الخليجي للاستثمار في اليمن في كافة قطاعات الاقتصاد اليمني، ودعم التكامل الاقتصادي والإنتاجي بين اليمن والخليج، وتنويع مصادر الدخل لدى كل من اليمن والخليج، بالإضافة إلى تعريف رجال الأعمال والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي بفرص الاستثمار في اليمن.

كما أقر الاجتماع محاور المؤتمر الرئيسية وهي ستة تتضمن، الاستثمار بين مجلس التعاون واليمن- الواقع والطموح، وقوانين وأنظمة الاستثمار في كل من اليمن ودول المجلس، وواقع البنى التحتية، وكذلك الجوانب التمويلية والتجارية ذات العلاقة بالقطاعات المختلفة، واستعراض أفضل تجارب الاستثمار المشترك بين اليمن ودول المجلس، وفرص الاستثمار المتاحة في الجمهورية اليمنية. وقد أقرت اللجنة التحضيرية أن تكون صنعاء مقر انعقاد المؤتمر الذي يشارك فيه نحو ٥٠٠ مستثمر خليجي ويمني بالإضافة إلى حوالي ٧٠ شخصية مرموقة وممثلي الصناديق والمؤسسات الدولية.

> الإعداد والتحضير للمؤتمر تم بمساعدة فريق فني من البنك الدولي

تحضيرات وترتيبات

وتولت وزارة الصناعة والتجارة إثر التعديل الوزاري في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٦ ملف المؤتمر بوصفها الوزارة المعنية مباشرة بالاستثمار. وتم إجراء تعديل على قوام الجانب اليمني في اللجنة التحضيرية لتضم ٩ أشخاص يمثلون كلاً من وزارة الصناعة والتجارة ورئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ومجلس رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين وبرنامج مدن الموانئ. وقد عقدت اللجنة اليمنية الخليجية المشتركة بعد إجراء هذا التعديل ستة اجتماعات منها اجتماع استثنائي في صنعاء، أنجزت خلالها عدة خطوات وإجراءات منها تسمية أعضاء اللجان الفرعية وهي اللجنة العلمية واللجنة الإعلامية واللجنة الفنية واللجنة التنظيمية ولجنة العلاقات العامة والسكرتارية بالإضافة إلى تحديد مهامها. وتحديد الالتزامات على الجانب اليمني والمتمثلة في استضافة نحو ٧٠ شخصاً من الجانب الرسمي لدول مجلس التعاون والأمانة العامة، وتحديد سقف المشاركين من القطاع الخاص بدول المجلس بنحو ٢٠٠ _ ٣٠٠ مشارك، وعلى أن تتحمل الشركة المنظمة للمؤتمر ترتيب مشاركتهم بصورة كاملة.

> تم الاتفاق على إقامة فعاليات للترويج للمؤتمر في دول المجلس قبل انعقاد المؤتمر.

وقام الجانب اليمني في اللجنة التحضيرية المشتركة بتسليم خمسة أشرطة مدمجة تحتوي على أكثر من ٤٠ فرصة استثمارية إلى الجانب الخليجي في اللجنة، وعلى أن تتولى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تسليمها إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لإبداء الرأي الفني إزاءها. كما تم الاتفاق على إقامة فعاليات للترويج للمؤتمر في دول المجلس قبل انعقاد المؤتمر.

وأوضح تقرير حول الإعداد والتحضير للمؤتمر - حصلت عليه «الميثاق»- أن اللجنة التحضيرية من الجانب اليمني قامت بالتنسيق مع المؤسسات الدولية الرئيسية كالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والهيئة الاستشارية للاستثمار الأجنبي لدخولهم شركاء في المؤتمر وبما يشجع المستثمرين الخليجيين والعرب والأجانب للاستثمار في اليمن. حيث وافق البنك الدولي على إرسال خبرائه لمساعدة اللجنة في التحضير والإعداد لهذا المؤتمر، وتم الاتفاق مع كل من البنك الدولي والهيئة الاستشارية للاستثمار الأجنبي ومؤسسة التمويل الدولية على متطلبات مشاركتهم ومساعدتهم والمتمثلة في إرسال فريق فني للقيام بتحليل فرص الاستثمار التي سوف تعرض على المؤتمر وتقييمها واقتراح العرض الفني الملائم لها في المؤتمر، ومساعدة الجانب اليمني في اللجنة التحضيرية في استخلاص مصفوفة تطوير الاستثمار في اليمن على النحو الذي يساعد الحكومة اليمنية على إصدار القرارات المناسبة وتطبيقها.

تطوير بيئة الاستثمار

وأشار التقرير الذي أعدته وزارة الصناعة والتجارة إلى أن الجهات الدولية المشاركة في المؤتمر أكدت ضرورة تلازم مسار فرص الاستثمار ومسار تطوير بيئة الاستثمار كشرط ضروري لنجاح المؤتمر.

وقد أعدت مصفوفة تطوير بيئة الاستثمار استناداً إلى الأجندة الوطنية للإصلاحات، ومصفوفة مقومات الاستثمار التي وضعتها المؤسسات الدولية عن اليمن، بالإضافة إلى مقترحات القطاع الخاص. وقد صنفت المصفوفة مقومات الاستثمار والإجراءات اللازمة لإزالة المعوقات إلى ثلاثة مستويات من حيث الزمن "قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل".

ولفت التقرير إلى تنظيم حوار المائدة المستديرة في ٥ نوفمبر ٢٠٠٦ حول مصفوفة تطوير بيئة الاستثمار، والتي ضمت شركاء التنمية الثلاثة الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة، والتي جاءت متزامنة مع انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون واليمن في صنعاء بهدف بعث رسالة قوية وواضحة بأن اليمن جادة تماماً في تأمين أفضل المناخات للمستثمرين الخليجيين. وانعقد الحوار برئاسة رئيس الوزراء وحضور عدد من الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات والمصالح الحكومية المعنية، بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص والمنظمات الدولية. وخرج حوار المائدة المستديرة بمجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي ترجمها مجلس الوزراء إلى مجموعة من القرارات وتشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لمتابعة التنفيذ بما يعكس مصداقية الحكومة تجاه المستثمرين والتزامها بتطوير بيئة الاستثمار.

> المؤتمر يدعم التكامل الاقتصادي والإنتاجي بين اليمن والخليج

وكان رئيس فريق البنك الدولي وصل صنعاء في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦، كما توالت بعثات مؤسسات البنك الدولي كان آخرها في مطلع ابريل بمجيئ خبير تنظيم المؤتمرات والمعارض في البنك، والذي قام بمراجعة وثائق وأدبيات المؤتمر والتحضيرات الفنية واللوجستية والتنظيمية.

وفي ٢٤ فبراير الماضي تم التوقيع على عقد لتنظيم المؤتمر بين الحكومة اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام (مجموعة الاقتصاد والأعمال) بمدينة الرياض، بعد أن التزمت الشركة بتنظيم المؤتمر في الموعد المحدد وضمان دعوة كبريات الشركات الخليجية للحضور مع عدد من الراعين الرسميين، بالإضافة إلى تحمل كافة المسئوليات الإدارية واللوجستية والتنظيمية وتأمين نفقات الضيافة لكافة المستثمرين المدعوين، مع نفقات عشرين شخصاً تحددهم اللجنة التحضيرية، وعلى أن يكون التمويل من خلال عوائد الرعاية.

كما قامت الشركة بإعادة إطلاق وتحديث الموقع الإلكتروني للمؤتمر والترتيب لإجراءات عقد المؤتمر، بالإضافة إلى ترجمة الفرص الاستثمارية إلى اللغة الإنجليزية وتنفيذ المطوية الإعلانية (بروشور) باللغة الإنجليزية، وإنجاز الخرائط الخاصة بقاعة المؤتمر والمعرض المصاحب.

وقد وزعت الشركة المنظمة رسائل ودعوات عبر البريد الإلكتروني والفاكسات لما يقارب من عشرة آلاف شركة ورجل أعمال في دول الخليج العربية وخارجه.

كما وجهت وزارة الصناعة والتجارة بالتنسيق مع الشركة المنظمة دعوات لحوالي ٥٢٠ مشاركاً لحضور المؤتمر منها ٦٥ _ ٧٠ دعوة رسمية لوزراء وشخصيات رسمية من دول مجلس التعاون وآخرين، بالإضافة إلى نحو ٢٠ شخصية اقتصادية واعتبارية مهمة، وتتولى الشركة المنظمة ترتيبات الاستضافة.

وأكد تقرير وزارة الصناعة والتجارة انه تم خلال الفترة الماضية تكثيف اللقاءات في المملكة العربية السعودية مع كبار المستثمرين ومجلس رجال الأعمال السعودي اليمني والغرف التجارية فيها ومع الجالية والمستثمرين ومع السفارات والقنصليات اليمنية في الخارج.

وفي مطلع ابريل بلغ عدد رعاة المؤتمر ١٦ راعياً، وعدد الشخصيات الموافقة على حضور المؤتمر ٢٥٠ شخصية.

ومؤخراً تم إنشاء غرفة عمليات في وزارة الصناعة والتجارة تتولى تنسيق العمليات التنظيمية واللوجستية والأمنية، وتضم الغرفة في عضويتها مختلف الجهات المعنية بالمؤتمر.

برنامج المؤتمر

وتم الاتفاق على برنامج المؤتمر مع الشركة المنظمة والأمانة العامة لمجلس التعاون بما يحقق أهداف المؤتمر ويتوافق مع نمط المؤتمرات العالمية المماثلة.

ويشمل البرنامج جلسة افتتاحية بحضور راعي المؤتمر وجلسة ختامية في شكل حوار مفتوح مع الفريق الاقتصادي للحكومة اليمنية برئاسة رئيس الوزراء. ويدار المؤتمر بطريقة الحوار المباشر المتبعة في المؤتمرات العالمية المماثلة بحضور الوزراء ورؤساء المصالح ذات العلاقة وحسب الموضوعات. وتشمل الفعاليات المصاحبة للمؤتمر معرضاً للفرص الاستثمارية، وحواراً مفتوحاً، وعروضاً فنية من محافظات أمانة العاصمة وعدن والحديدة وحضرموت ينظمها القطاع الخاص.

وحتى يوم ١٤ ابريل الماضي بلغ عدد الشركات الموافقة على المشاركة في المؤتمر ١٦٦ شركة منها ١٣٠ شركة أجنبية و٣٦ شركة محلية، في حين بلغ عدد المؤكد مشاركتهم حوالي ٣١٠ مشاركين منهم ٢٢٨ من رجال المال والأعمال في الخارج و٨٢ مشاركاً من الداخل. ويمثل المشاركون ١٩ دولة. وأشارت التوقعات إلى استمرار تلقي الموافقة على الحضور في الأسبوع الأخير لموعد المؤتمر بحيث تصل المشاركات الخارجية إلى أكثر من ٥٠٠ مشارك بمن فيهم شخصيات رسمية من الخارج، حيث تواصلت متابعة الشركات الخارجية لحفزها للمشاركة في فعاليات المؤتمر بالتنسيق مع الشركة المنظمة وسفارات بلادنا في الخارج.

أشاد بالاستثمار الديناميكي للقطاع الخاص

راءول سواريز: أخذ الحكومة اليمنية بتطوير النظام الإحصائي يدفع المجتمع الدولي لتكميل جهودها

لقاء: نجيب شجاع الدين

أشاد ممثل مدير سكرتارية (باريس ٢١) لدعم الأنظمة الاحصائية السيد راءول سواريز بالتطور الذي يشهده اليمن في مجالات التنمية لافتاً الى ان هناك استثماراً ديناميكياً من قبل القطاع الخاص.

ووصف راءول اليمن بالدولة المضيافة وأناسها طيبون جداً وقال: انها بشكل عام مزيج من حضارة تاريخية سامية ورغبة كبيرة للتوجه نحو التحضر والتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

واضاف في حديثه لـ«الميثاق» لقد لمست من خلال مقابلاتي مع مسئولي الحكومة اليمنية انهم مطلعون وملتزمون في مواجهة مشاكل وتحديات التنمية.

وكان المشاركون -في المنتدى الثالث لتعزيز القدرات الاحصائية العربية والاجتماع التمهيدي للمؤتمر العالمي لقياس التطور في ختام أعمالهم الخميس بصنعاء- اكدوا دعوة الأجهزة الاحصائية العربية الى البدء بتطبيق الاستراتيجيات الاحصائية الوطنية خلال فترة زمنية لاتتجاوز نهاية العام الحالي ٢٠٠٧م والتركيز على تعزيز تمويل الاستراتيجيات الوطنية في التعامل مع الجهات المانحة وفقاً لاحتياجات الدول ودعوة الاسكوا للعمل على التواصل مع البنك الدولي ومنظمة باريس ٢١ من أجل اشراك المنظمة العربية ضمن مشروع البيانات المتسارع وشبكة المسح الاسري الدولي وبالتنسيق مع الجامعة العربية وغيرها.

كما رفع المشاركون برقية شكر وامتنان لفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح لرعايته للمنتدى وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة والظروف الملائمة التي وفرتها الجمهورية اليمنية لإنجاح أعمال المنتدى.

مسألة معقدة ومكلفة

وفيما يخص اليمن وجهودها الساعية إلى بناء القدرات الاحصائية قال ممثل مدير سكرتارية باريس: بدا لي اثناء المنتدى ان المسالة واعدة ومبشرة حيث ان اليمن لديها محترفون يحاولون تطوير النظام الاحصائي ولدى اليمن صورة واضحة عن كيفية انتاج البيانات التي ستسهم في اتخاذ السياسات الجيدة في البلاد.

واضاف: تحدثت مع نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الدكتور عبدالكريم الرحبي وبدا لي انه ملتزم جداً بدعم تطوير هذا النظام ومع هذا فإني أرى ان تطوير النظام الاحصائي مسالة فعلاً معقدة ومكلفة وسيكون لها برنامج مكلف مادياً..

كما ان هناك حاجة لاطار قانوني قوي يضمن استقلالية الجهة الاحصائية والنظام الاحصائي وهناك ايضاً حاجة لتقديم موارد مالية أكثر..

اعتقد ان اخذ الحكومة اليمنية بمسئولية تطوير النظام الاحصائي سيكون أحد المقومات الرئيسية لأية سياسة تطوير في أي مجال.

تكميل الجهود

● إذاً ماهو دور المنظمات الدولية في هذا الجانب؟

- هناك عدة مناح تسهيلية تم تطويرها من قبل مؤسسات دولية مختلفة ومنها الصندوق الخاص لتطوير القدرات الاحصائية في البنك الدولي ويشارك فيه الكثير من المانحين الدوليين كالاتحاد الاوروبي والعديد من المنظمات الدولية التي لاتقدم خطة الدعم المالي فقط وانما ايضاً المشورة الفنية والدعم الفني.

ولكي يستفيد اليمن من فرصة الدعم هذه يجب ان تتم مناقشة استراتيجية لتطوير النظام الاحصائي، وهذا شيء يعمل عليه حالياً الاحصائيون اليمنيون.. وبناءً على هذا فإن المجتمع الدولي للمانحين يمكن ان يكمل الجهود الوطنية ولكن من المهم ان يكون هناك اتساق مابين الجهود الوطنية والمساهمة الدولية.

لا أحد سيطلب من اليمن ان تستثمر بمبالغ خارج قدرتها المالية ولكن هناك عدداً من الاشارات التي يجب ان تظهرها في مجتمع المانحين وعلى وجه الخصوص الالتزام بتسهيل استراتيجية مضطردة يستطيع المجتمع الدولي من خلالها تقديم المساعدة المالية والفنية فيما يتعلق بالخبراء وكذلك في امكانية التدريب وحتى في بعض الاحيان امكانية تطوير برامج التوأمة بين مكاتب الاحصاء المحلية مع الدول النامية كما يحدث في الاتحاد الاوروبي، وهناك الكثير من الامكانات.. والسؤال الوحيد هو متى سيتم هذا التنسيق؟

جسور الحوار

● اعتقد ان أهمية هذا المنتدى هو تنظيمه بشكل مشترك بواسطة جامعة الدول العربية وسكرتارية باريس ٢١ ونتمنى ان يؤدي ذلك الى تنمية آليات التعاون الاقليمية في اطار جامعة الدول العربية وبين المجتمع الدولي والتي نهدف للوصول الى اهدافنا الرئيسية في بناء القدرات الاحصائية وان يكون هناك المبادئ الرئيسية للعملية الاحصائية التي ليس معترفاً بها بشكل رسمي فحسب ولكن محترمة ومشجع لها من قبل كل الدول.

وبالنسبة لي فهذا المنتدى مهم جداً للحوار بين المجتمع الدولي ومجتمع الدول العربية.. نحتاج الى ان نستمع للقيم والتوقعات الفنية والروحية والاقتصادية للدول العربية في تطوير العالم.. والكثير من الناس في الدول الغربية يجب ان يتذكروا اليوم ان علمنا وتقدمنا بُني على العلم والثقافة التي وصلت من الثقافة العربية اصلاً..

ونحتاج الى بناء الكثير من الجسور والطرق بين العالم العربي وبقية العالم..

وزير المالية: مناخ الاستثمار مهيأ لاستيعاب استثمارات استراتيجية

□ صنعاء - «الميثاق»:

■ اكد الاخ نعمان الصهيبي وزير المالية ان مناخ الاستثمار ومقوماته وخصوصاً بعد تنفيذ اصلاحات جوهرية وتعديلات على القوانين بات مهيأ لاستيعاب استثمارات استراتيجية سوف تحظى بكامل العناية من أجهزة الدولة كافة، وسوف تمنح الامتيازات والحوافز كافة المنصوص عليها في التشريعات والقوانين والأنظمة.

وقال الصهيبي سوف نعمل جاهدين على تذليل كافة الصعوبات والمعوقات مؤكدين ان كافة المقترحات والتوصيات التي سوف يخرج بها مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن سوف يتم الأخذ بها.

واشار وزير المالية الى ان الوزارة بصدد مواصلة الجهود لانجاز تعديلات قانون ضرائب الدخل وقانون الجمارك لمواكبة النمو المنتظر في النشاط الاستثماري وبما يجعلها محفزة للنمو المعتمد على القطاع الخاص.. كما تعمل على انجاز الادلة الارشادية للرقابة والمراجعة الداخلية وزيادة فعالية الرقابة المصاحبة والمسبقة بهدف اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها، ولمزيد من الشفافية وزيادة الثقة في البيانات والارقام عند اعداد الموازنة وتنفيذها والتأكد من تطبيق كافة القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة للمال العام.

ولفت الصهيبي في حديث لمجلة «الاقتصاد والأعمال» الصادرة عن مجموعة الاقتصاد والأعمال اللبنانية المنظمة لمؤتمر فرص الاستثمار في اليمن الى أن وزارة المالية قامت خلال الفترة الماضية بالتعاون مع كافة الجهات الاخرى ذات العلاقة في الحكومة بانجاز عدد من مشاريع القوانين تمت احالتها الى مجلس النواب وأهمها مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ومشروع القانون المالي ومشروع قانون تحصيل الاموال العامة، ومشروع قانون الجمارك، ومشروع قانون تنظيم الصناديق المتخصصة، ومشروع قانون الدين العام.. كما تم اقرار قانون الضريبة العامة على المبيعات وبدء العمل به من يناير ٢٠٠٧م.

وأوضح وزير المالية ان الحكومة ومنها وزارة المالية تعتمد بصفة اساسية على الامكانات والجهود الذاتية التي تعد بمثابة الاساس لانجاح اي برنامج للاصلاح المالي والاقتصادي وكانت توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المستمرة للحكومة تمثل الاسس الرئيسية لعملية الاصلاح من بدايتها في العام ١٩٩٥م، بالاضافة الى البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر لرئاسة الجمهورية.

كما قامت الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الاقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد العربي بمد يد العون من خلال صياغة برامج الاصلاح المالي والاقتصادي أي من مراحلها المختلفة ولتدعيم المعونات الفنية والمالية لتنفيذ اهداف ومقررات ومشاريع برنامج الاصلاح.